

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ ، بالتفويض

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له ؛

على القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

على القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصارى فى ٣١/١/٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

على القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

على القرار الوزارى رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد لائحة العاملين واللائحة المالية

ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة المنيا ؛

على ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ١٥/٤/٢٠٠٧

باعتم : الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

على مذكرة الإدارة العمة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٣/٩/٢٠٠٧ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٤١٧٤١١.٦٥ جنيه (فقط مليون وأربعمائة وسبعة عشر ألفاً وأربعمائة وأحد عشر جنيهاً وخمسة وستون قرشاً لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ٩٨٩٦.٣٠٤١ جنيه (فقط تسعمائة وتسعة وثمانون ألفاً وستمائة وثلاثة جنيهاً وواحد وأربعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٠٧٨٠٨.٢٤ جنيه (فقط أربعمائة وسبعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية جنيهاً وأربعة و-شرون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٤١٩٠٥٨٤.٢٩ جنيه (فقط أربعة ملايين ومائة وتسعون ألفاً وخمسمائة وأربعة وثمانون جنيهاً وتسعة وعشرون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٩/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى